

خطاب بتاريخ 28/10/2023

قانون تحسين العودة، قانون الأزمات، قانون الاستغلال - في الأسابيع القليلة الماضية، قدم السياسيون والسلطات الألمانية مرارا وتكرارا نتائج جديدة، كل منها غير مفهومة أكثر من سابقتها. ما الذي يجمع بين هذه الكلمات الغريبة: أنها جميعها تنتهك الحقوق الأساسية للاجئين وطالبي اللجوء أو تعرضها للخطر. وهم يحزمون بشكل محرج موقفا شعبويا يمينا يغذي العنصرية والإقصاء

ولكن لماذا يعمل بالفعل: في 11 أكتوبر، قدمت نانسي فيزر ما يسمى بحزمة الإعادة إلى الوطن نيابة عن حكومة إشارة المرور. والهدف هو تسهيل عمليات الترحيل وبالتالي توسيعها على نطاق واسع، مهما كانت التكلفة. الاحتجاز للترحيل، والاحتجاز الوقائي، والاحتجاز التعاوني، والاحتجاز الوقائي - توفر غابة القوانين بالفعل أشكالاً مختلفة من الحرمان من الحرية من أجل جعل عمليات الترحيل ممكنة. ومع تشديد القانون الجديد، وصل حرمان اللاجئين من حقوقهم إلى مستوى جديد. سيتم تمديد الحبس الوقائي من الأشهر الثلاثة الحالية إلى ستة أشهر إذا غادرت البلاد الشخص غير ممكن. حتى لو قبلت دولة الوجهة الشخص المحتجز إذا تم رفضه خلال ستة أشهر من السجن، فإن ذلك لا يغير من مدة السجن. إذن هذا يعني: يتم حبس الناس لمدة ستة أشهر بهذه الطريقة! خدعة أخرى في مشروع القانون الجديد: تشديد الحبس التواطؤ. وهذا يعني أنه ينبغي إرسال اللاجئ إلى السجن إذا رأت السلطات أن هذا الشخص لا يساعد في توضيح هويته. بالنسبة للعديد من اللاجئين، من المستحيل ببساطة الحصول على جواز سفر من سفارتهم. بالإضافة إلى ذلك، يتعرض الأشخاص لخطر ليس فقط الاحتجاز في انتظار الترحيل، ولكن أيضاً فيما يسمى بـ "ضمان جدوى جز الخروج. وفقاً للوضع القانوني الحالي، يُسمح للاجئين... يمكن احتجاز ما يسمى بـ "ضمان جدوى الترحيل" لمدة تصل إلى عشرة أيام. وعلى الرغم من المخاوف الدستورية والقانونية الأوروبية، فإن الحكومة متمسكة بالاحتجاز الفعلي دون أسباب للاحتجاز. وقد تم تقديم التشديد الجديد: مدة الاحتجاز يتم تمديد فترة الاحتجاز من 10 إلى 28 يوماً، ويبرر التمديد إلى أربعة أسابيع بحقيقة أن الأيام العشرة السابقة يفترض عملياً أنها أقصر من أن يتم تنفيذ الترحيل، إلا أن الأسباب القانونية والإنسانية هي التي تمنع معظم عمليات الترحيل. ، وليس ضيق الوقت. يتعلق الأمر بالأشخاص المسجونين بحكم الأمر الواقع دون ارتكاب أي جريمة! نطالب بإنهاء كل أشكال الاعتقال هذه فوراً ونقول لا لتشديد الإجراءات

دعونا نعيد عقارب الساعة إلى الوراء بضعة أشهر أخرى: في مايو 2023، وافقت الحكومة على "إعلان أخباراً مثيرة للقلق: الحكومة الفيدرالية تدفع ProAsyl مشترك" مع العراق. في 9 أكتوبر، نشرت منظمة بعمليات الترحيل إلى العراق. ولن يستمر التسامح مع العراقيين. ومن المحتمل أن يتأثر 28.000 عراقي يعيشون هنا في ظل التسامح. ولا يزال الوضع في العراق غير مستقر وخطير. وذكرت وزارة الخارجية الشهر الماضي أن الدولة العراقية لا تزال "مسؤولة عن العديد من انتهاكات حقوق الإنسان". التعذيب والاعتقالات التعسفية هي الحياة اليومية هناك، وكذلك العنف ضد النساء والأشخاص المثليين. وقد بدأ الأيزيديون، المعرضون للخطر بشكل خاص في العراق ومن المقرر ترحيلهم الآن، إضراباً عن الطعام في برلين. يجب ألا تتم عمليات الترحيل إلى بلدان ذات أوضاع حقوقية وإنسانية سيئة

والآن، وفي خضم هستيريا الترحيل، تقوم السلطات الألمانية بترحيل أكبر عدد ممكن من الأشخاص. في 17 أكتوبر فقط، تم ترحيل عائلة كانت تعيش في تيتسي لمدة 9 سنوات إلى غامبيا مع أطفالها السبعة، الذين ولدوا جميعاً هنا. ولم يتم تقديم المساعدات الحكومية الموعودة. ولا يتم تنظيم حقوق المتضررين في أي مكان في حالة الترحيل. ويعتبر وضع العودة الاجتماعية كارثياً بالنسبة للعديد من اللاجئين. وقد تم مؤخراً احتجاز المزيد والمزيد من المرشحين في بلدانهم الأصلية بعد ترحيلهم

تسعة بالمائة فقط من حوالي 300 ألف شخص تم التسامح معهم منهمون بمحاولة منع ترحيلهم. وقد لا يتم ترحيل نسبة 91% المتبقية على الإطلاق لأسباب مثل الأسباب الإنسانية. وأكثر من 50% من أوامر احتجاز الترحيل الصادرة عن محاكم المقاطعات هي بالفعل غير قانونية. لماذا تقوم الحكومة الألمانية الآن بتمرير حزمة ترحيل واحدة تلو الأخرى؟ ويتفوق السياسيون من كافة المعسكرات على بعضهم البعض في التحريض الخطابي ضد طالبي اللجوء. لكن الأمر لا يتعلق فقط

باعتراض أصوات الناخبين: فكل من يعتقد أن نانسي فيزر وأولاف شولتز يتحدثان ببساطة إلى فم حزب البديل من أجل ألمانيا يتجاهل وحشية منطلق الدولة والأيدولوجية العنصرية التي تصل إلى عمق ما يسمى وسط المجتمع. تهدف القوانين الجديدة الآن إلى رمز الوكالة، على الرغم من أنها في الواقع ليست كذلك أو ليست كذلك

م ضمان المزيد من عمليات الترحيل. الأزمات المتعددة تصل إلى ذروتها. وبدلاً من التغيير الجذري للنظام، تحاول أوروبا حل المشكلة من خلال إقامة أسوار متزايدة الارتفاع، واتفاقيات أكثر غدرًا، ومسؤولين حدوديين عديمي الضمير. وهذا يدل على جنون منطلق الدولة، أي فكرة وجود حدود خاصة للفرد تحت السيطرة وبالتالي الحفاظ على الهوية الألمانية المزعومة. إن "الشخص" الذي تنطبق عليه حقوق الإنسان في أوروبا ليس الغامبي الذي يركب الزورق المطاطي أو المرأة العراقية في سجن الترحيل. ولهذا السبب فإن كافة الدعوات المطالبة بـ "المزيد من حقوق الإنسان" تتسم بحسن النية، ولكنها تتجاهل مشكلة أن حقوق الإنسان لم تكن مقصودة على الإطلاق للجميع. ولهذا السبب نحن في الشوارع اليوم - لأن المطلوب هو مجتمع متحرر يحفظ حقًا كرامة وحقوق كل إنسان! ولهذا نطالب: عالم بلا سجون ترحيل، بلا حدود وجدران! نحن نطالب: حق البقاء للجميع